

التطبيق المعاصر للزكاة

وكيف تحسب زكاة مالك

إعداد

دكتور حسين حسين شحاته

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة جامعة الأزهر

محاسب قانوني وخبير استشاري

في المعاملات المالية الإسلامية

الإهداء

❖ - إلى رجال الدعوة الإسلامية الذين لبؤا النداء ، وأجابوا الدعاء ، وحملوا اللواء لتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء .

❖ - إلى الذين يريدون تطهير قلوبهم ، وتزكية نفوسهم ، وتنمية أموالهم ، وحفظ مجتمعهم ، بأداء زكاة أموالهم طيبة بها نفوسهم .

❖ - إلى فقهاء وعلماء الفكر الاقتصادي والمحاسبى الإسلامى الذين استطاعوا أن يقدموا للبشرية نماذج تطبيقية معاصرة عن فقه ومحاسبة الزكاة ، لتطمئن قلوب الناس بأن شرع الله عز وجل صالح لكل زمان ومكان .

❖ - إلى زوجتى الصابرة ، وأولادى وأزواج بناتى وأحفادى الأعزاء الحاضر منهم والغائب ، الذين جاهدوا معى فى سبيل دعوة الحق .

إلى هؤلاء جميعاً

أهدى ثواب هذا المجهود المتواضع ، داعياً الله أن يتقبل من الجميع صالح الأعمال ، وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا ، وأن يزدنا علماً .

العبد الفقير إلى ربه الجليل

حسين مشحاته

التطبيق المعاصر للزكاة

وكيف تحسب زكاة مالك

موضوعات الكتاب

❖ فاتحة الكتاب

الفصل الأول : أساسيات أحكام الزكاة .

الفصل الثاني : أساسيات محاسبة الزكاة .

الفصل الثالث : أحكام وحساب زكاة الثروة النقدية والاستثمارات المالية

الفصل الرابع : أحكام وحساب زكاة عروض التجارة والنشاط التجارى

الفصل الخامس : أحكام وحساب زكاة النشاط الصناعى والحرفى .

الفصل السادس : أحكام وحساب زكاة المقاولات والاستثمارات العقارية.

الفصل السابع : أحكام وحساب زكاة الزروع والثمار والاستثمارات الزراعية

الفصل الثامن : أحكام وحساب زكاة الأنعام والاستثمارات فى الثروة

الحيوانية.

الفصل التاسع : أحكام وحساب زكاة الركاى والثروة المعدنية والبحرية.

الفصل العاشر : أحكام وحساب زكاة المستغلات .

الفصل الحادى عشر : أحكام وحساب زكاة كسب العمل .

(الحرف - والمهن غير التجارية - والمرتببات)

الفصل الثانى عشر : أحكام وحساب مصارف الزكاة ومؤسساتها .

❖ خاتمة الكتاب .

❖ قائمة المراجع .

❖ كتب للمؤلف .

❖ التعريف بالمؤلف .

❖ فهرست المحتويات .

فاتحة الكتاب

الزكاة فريضة وعبادة مالية ، كما أنها ركن من أركان الإسلام ، من أنكرها فهو كافر لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة ، ومن منعها فهو مسلم عاصٍ ، يجب أن يتوب ويستغفر ويؤديها بالحق طيبة بها نفسه قبل أن يموت ، يوم يحاسب الله عز وجل عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه .

والزكاة واجبة التطبيق على مدار الأزمنة وفي كل مكان مرتبطة بالمسلم الذي دخل الإسلام وأمن بالله رباً وبالرسول ﷺ نبيّاً ورسولاً ، وبالقرآن دستوراً ، ويخطئ من يعتقد أن الزكاة كانت تعطى لرسول الله ﷺ ولا يجوز إعطائها لغيره ولا جدوى لتطبيقها ، بل هي ركن من أركان الإسلام ، حارب أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانعيها فقال : " والله لو منعوني عقل بعير كانوا يؤدونها لرسول الله ﷺ لحاربتهم عليه " (مسلم) .

وتتضمن الشريعة الإسلامية الغراء أحكام حساب الزكاة على الأموال من حيث النطاق والوعاء والنصاب والمقدار حسب كل نوع من أنواع الأموال ، وتجمع هذه الأحكام بين الثبات والمرونة ، ثبات الأحكام الكلية ، ومرونة التطبيق والتفاصيل والإجراءات لتستوعب المتغيرات في كل زمان ومكان .

وفي الأزمنة المعاصرة ظهرت بعض الأموال والأنشطة لم تكن موجودة في صدر الدولة الإسلامية ، تحتاج إلى بيان أحكام وأسس حساب الزكاة عليها ومن أمثلة ذلك الاستثمارات المالية في صورة أسهم وسندات وصكوك والاستثمارات المالية التي تقوم بها البنوك والمصارف وصناديق الاستثمار ، والاستثمارات الصناعية والعقارية والزراعية والحيوانية التي يقوم بها الأفراد والشركات ، والأنظمة الخدمية مثل : الخدمات الطبية

والتعليمية والاستشارات المهنية والأعمال الحرفية ، ونشاط مزارع الدواجن والأسماك والإنتاج الحيواني وإنتاج العسل ، ونشاط خدمات الاتصالات المحلية والعالمية والإنترنت .

ويحتاج المسلم في أى مكان في العالم إلى دليل ونماذج تساعد في حساب الزكاة على تلك الأموال والأنشطة المعاصرة ، ويقدم إجابات للسؤال التي تثار في هذا المجال منها على سبيل المثال :

هل على الأنشطة المستحدثة السابقة زكاة ؟

ما هي التكيف الفقهي لزكاة هذه الأنشطة ؟

وكيف تحسب الزكاة على هذه الأنشطة ؟

وتحقيقاً لهذا المقصد كان هذا الكتاب الذى يتضمن إجابات لهذه التساؤلات وبيان الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية لحساب الزكاة لمثل هذه الأنشطة وغيرها ، كما يتضمن نماذج تطبيقية مقترحة تساعد المسلم في حساب زكاة ماله في ضوء التطبيقات المعاصرة .

وسوف لا نتعرض بالتفصيل إلى المسائل الفقهية والمحاسبية لأن مكانها في المراجع المتخصصة والواردة ضمن قائمة المراجع المختارة عن فقه وحساب الزكاة.^(١)

^(١) - مرجع إلى :

- يوسف القرضاوى ، " فقه الزكاة " ، مؤسسة الرسالة .
- عبد الستار أبو غدة و د. حسين شحاته ، " فقه وحساب زكاة المال " للأفراد والشركات ، من مطبوعات بيت الزكاة - الكويت ، ١٩٩٥ م .
- د. حسين شحاته ، " محاسبة الزكاة : مفهوماً ونظماً وتطبيقاً " ، دار التوزيع والنشر الإسلامية .

ولقد راعيت في إعداد هذا الكتاب الأصالة حيث الالتزام بالتقواعد الفقهية الواردة في كتب فقه الزكاة للسلف والخلف ، وعلى الفتاوى الصادرة عن مجمع ومجالس وهيئات الفقه الإسلامي والهيئة الشرعية العالمية للزكاة ، كما أخذ في الاعتبار الواقعية والقابلية للتطبيق المعاصر ، حيث يتضمن حالات عملية من الواقع المعاصر وبيان أحكام وأسس حساب زكاتها ، وبهذا يكون قد جمعنا بين الأصالة والمعاصرة .

وهذا الكتاب نافع ومفيد لكل مسلم يريد حساب زكاة ماله سواء كان تاجراً أو صانعاً أو مزارعاً ، أو مقاولاً ، أو حرفياً ، أو محامياً ، أو محاسباً أو طبيباً أو مستشاراً أو مستثمراً ... ونحو ذلك .

كما يساعد هذا الكتاب كذلك الشركات على اختلاف أنواعها والهيئات وصناديق ومراكز ولجان الزكاة في مجال حساب الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

ويستطيع غير المتخصصين في الفقه أو المحاسبة متابعة موضوعات الكتاب ببسر وسهولة ، حيث بذلت الجهد ليكون بسيطاً دون تعقيد ، وشاملاً دون إخلال ، وموثقاً دون إيهام ، وكان منهجنا الاعتماد على الأرجح من أقوال وآراء الفقهاء دون الالتزام بمذهب معين حتى يكون نافعاً لعموم المسلمين .

ونسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يكون هذا الكتاب نافعاً ، وأن يكون جهداً في إعداده صالحاً ، ولوجه الله عز وجل خالصاً ، ليس فيه أي شيء لهوى النفس ، وأن تكون فيه إضافة عملية إلى مكتبة فقه ومحاسبة الزكاة ونأمل أن يستفيد منه الأفراد والشركات والهيئات والمصالح والحكومات وغيرهم لتطبيق فريضة الزكاة ليتحقق لهم الطهارة والتركية

والخير مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ (التوبة : ١٠٣) .

وامثالاً لأمر الله ﷻ وتطبيقاً لهدى رسول الله ﷺ أتوجه بالدعاء الخالص إلى كل من ساهم بأى جهد فى هذا الكتاب : من كتبه وراجعته وحققه وطبعه ووزعه وأخص بالشكر الدكتور عبد الستار أبو غدة المستشار الشرعى لمجموعة دلة البركة والأخ الدكتور الشيخ محمد عبد الحكيم زعير المراقب الشرعى لبنك دى الإسلامى على معاونتهم لى فى المجال الشرعى وإلى الأخوة الكرام فى بيت الزكاة بالكويت لعونهم المعنوى والشرعى كما أشكر الأخوة أسامة عربى وحسام المواقفى لكتابتهما هذا الكتاب على الحاسوب ، وكذلك للشكر الجزيل للأخ الأستاذ عادل عبد المنعم حسن مدير دار النشر للجامعات على عونه المخلص فى طبع ونشر وتوزيع هذا الكتاب .

والدعاء لزوجتى وأولادى وأحفادى وأزواج بناتى الحاضر منهم والغائب على معاونتهم الصادقة لى فى كل أعمالى ، نسأل الله لهم الثابت على الطريق المستقيم .

وأقول لهم كما علمنا رسول الله ﷺ : " جزاكم الله خيراً " ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المؤلف
دكتور حسين شحاته
الأستاذ بجامعة الأزهر

مصر - القاهرة المحرم ١٤٢١هـ
مدينة نصر أبريل ٢٠٠٠م

الفصل الأول

أساسيات أحكام الزكاة

المحتويات

❁ - تقديم

- [١ - ١] - معنى الزكاة .
- [٢ - ١] - الزكاة فريضة مالية .
- [٣ - ١] - حكم جاحد الزكاة وماتعها .
- [٤ - ١] - علي من تجب الزكاة ؟
- [٥ - ١] - الشروط الواجب توافرها في الأموال الخاضعة للزكاة .
- [٦ - ١] - نماذج معاصرة من الأموال الغير خاضعة للزكاة .
- [٧ - ١] - أنواع الزكوات في التطبيق المعاصر .
- [٨ - ١] - حكم زكاة المال الحرام الخبيث .
- [٩ - ١] - حكم زكاة المال الذي اختلط فيه الحلال بالحرام .
- [١٠ - ١] - حكم خضوع المال العام وأموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف وأموال القصر وأموال النقابات للزكاة .
- [١١ - ١] - ضوابط التطبيق المعاصر للزكاة ومقوماته .
- [١٢ - ١] - حكم التطبيق المعاصر للزكاة بجانب الضريبة .
- [١٣ - ١] - حكم التهرب من الضريبة بدعوى أداء الزكاة .
- [١٤ - ١] - الفروق الجوهرية بين الضريبة والزكاة .

الفصل الأول

أساسيات أحكام الزكاة

تقديم

للزكاة فريضة مالية ، وركن من أركان الدين الإسلامى الحنيف كما تعتبر الزكاة من مقومات النظام المالى والاقتصادى الإسلامى ، حيث تمثل المصدر الأساسى فى تمويل الضمان الاجتماعى ، والجهاد فى سبيل الله ، كما تساهم فى تحقيق للتنمية الاقتصادية وتحقيق العزة السياسية ، وعندما تخلق حكام المسلمين عن تطبيقها ، ومنعها الأغنياء ، ابتلاءهم الله بمحق البركة والحياة الضنك وأساس ذلك قول الله تبارك تعالى : " وويل للمشركين ، الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون " (فصلت : ٦-٧) ، كما حذر الرسول ﷺ من منع الزكاة ، فقال : " وما منعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا ... " (رواه ابن ماجه والبيهقى) .

ويحتاج المسلم الذى يريد أن يطهر قلبه ويزكى ماله بأداء الزكاة إلى معرفة أحكامها ، ولاسيما وأنه قد ظهرت بعض المستجدات التى لم تكن موجودة فى صدر الدولة الإسلامية تحتاج إلى بيان الحكم الفقهى بشأنها ، وهذا ما سوف نتناوله : حيث نبين أحكام الزكاة بصفة عامة من حيث فرضيتها وحكم جاحدها ، وحكم مانعها ، وعلى من تجب ؟ ، والشروط الواجب توافرها فى المال حتى يخضع للزكاة ، وحكم زكاة المال المكتسب من حرام أو المختلط بحرام ، كما نتناول حكم خضوع الأموال للعلمة وأموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف وأموال القصر والنقابات للزكاة ، إلى ذلك مناقشة قضية التطبيق المعاصر للزكاة ، وقضية فرض ضرائب بجانب الزكاة وحكم التهرب من الضرائب ، ويختص الجزء الأخير من هذا الفصل ببيان الفروق الأساسية بين الزكاة والضريبة .

(١ - ١) - معنى الزكاة .

هي الطهارة والنماء والبركة ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم " [التوبة : ١٠٣] ، ويقول أهل العلم أنها سميت زكاة لما فيها من تركية النفس والمال والمجتمع ، فقد روي عن رسول الله (ﷺ) قوله : (ما نقص مال من صدقة ولا تقبل صدقة من غلول) (مسلم).

ومعنى الزكاة شرعاً : جزء معلوم من مال معلوم ، يؤدي إلى مستحقه ، عبادة لله ، وطاعة ، وتعني كذلك التركية للنفس والمال والمجتمع ، ولقد أمر الله عز وجل بها في كتابه العزيز بقوله : { وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين } [البقرة : ٤٣] ، وقوله تبارك وتعالى : { الدين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر } [الحج: ٤١] ، ويقول الرسول (ﷺ) : ((إن تمام إسلامكم أن تؤدوا زكاة أموالكم)) (البزار)

ويطلق على الزكاة أحياناً صدقة ، فالزكاة صدقة ، والصدقة زكاة ، يفترق الاسم ، ويتفق المسمى ، فقد وردت للزكاة في القرآن باسم صدقة ، مثل قوله تبارك وتعالى : { إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عزيز حكيم } [التوبة : ٦٠] .

والزكاة نوعان : زكاة المال وهي التي تفرض على الأموال التي تتوافر فيها شروط معينة ، سوف نبينها فيما بعد ، وزكاة الأبدان أو زكاة الفطر وهي الواجبة على المسلمين في شهر رمضان ، والتي أشار إليها الرسول (ﷺ) بقوله : ((زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ...)) (أبو داود وابن ماجه)

وسوف نركز في هذا الكتاب على زكاة المال ، ولقد خصصنا كتاباً مستقلاً لفقه وحساب زكاة الفطر^(١).

(١ - ٢) — الزكاة فريضة مالية .

الزكاة من الفرائض التي أجمعت عليها أمة الإسلام بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع ، والدليل من الكتاب قول سبحانه وتعالى : { إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وفي السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم } [التوبة : ٦٠] ، والدليل من السنة قول الرسول (ﷺ) لسيدنا معاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن : ((فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم)) [رواه البخاري ومسلم] كما أجمع فقهاء المسلمين من السلف والخلف على فرضيتها على النحو الذي سوف نبينه تفصيلاً فيما بعد .

والزكاة ركن من أركان الإسلام وشرط من شروط اعتناقه ، مصداقاً لقول الله تعالى : { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فآخوانكم في الدين } (التوبة : ١١) ويقول الرسول (ﷺ) : ((بني الإسلام على خمس : شهادة ألا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، والحج لمن استطاع إليه سبيلاً)) [البخاري ومسلم] .

الزكاة حق للفقراء والمساكين ، وأصل ذلك من قول الله سبحانه وتعالى : { والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم } [المعارج : ٢٤ - ٢٥] ، وليست الزكاة هبة أو تبرعاً أو مئنة من الأغنياء على الفقراء ، بل حق لهم ، ويقول أهل العلم فضل الفقراء على الأغنياء كبير لأنهم سبباً لإثابتهم .

(١) — دكتور حسين شحاته ، " فقه وحساب زكاة الفطر " ، دار الكلمة المنصورة ، ١٩٩٨ م ، ومكتبة

والزكاة فريضة مالية حيث تفرض على المال متى توافرت فيه شروط الخضوع للزكاة ، حتى ولو كان صاحب المال لم يكلف بالعبادات مثل الخضوع مال اليتيم للزكاة وهو قاصر ، ودليل ذلك قول الرسول (ﷺ) : ((اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة)) (رواه الطبرنى) .

كما تساهم الزكاة في التنمية الاقتصادية ، حيث تساهم في رفع مستوى الفقراء والمساكين ، وتحولهم إلى طاقة منتجة ، كما لها جوانب اجتماعية حيث تساهم في تحقيق الضمان الاجتماعى .

(١ - ٣) - حكم جاحد الزكاة ومانعها .

الزكاة بالنسبة للمسلم الذي اعتنق الإسلام فريضة وركن من أركانه ، ولهذا الحكم أدلته من القرآن والسنة والإجماع سبق بيانها فى البند السابق . ومن ينكر فريضة الزكاة فهو كافر ، لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة ، كما أنه قد كذب صريح القرآن بفرضيتها ، كذلك لم يقر بأحاديث رسول الله (ﷺ) التي تؤكد فرضية الزكاة ، ولقد سبق أن ذكرنا الآيات والأحاديث التي تؤكد ذلك .

ومن يقر بفريضة الزكاة وامتنع عن أدائها فهو مسلم عاصٍ مرتكب لكبيرة من أكبر الكبائر ، توعده الله عز وجل بالعقاب الشديد في قوله : { والذين يكنزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألیم ، يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فدوقوا ما كنتم تكنزون } [التوبة: ٣٤ - ٣٥] ، ويقول الرسول (ﷺ) : ((من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته ، مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع ، له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ، ثم يأخذ بلهزتيه ، ثم يقول : أنا كنزك أنا مالك ... الحديث)) [البخاري ومسلم] .

ومن مسئولية ولي الأمر معاقبة الممتنع عن أداء الزكاة ، وأساس ذلك قول الرسول ﷺ : ((من أعطاهم مؤتجرا فله أجره ، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله ، عزمه من عزمات ربنا ، لا يحل لآل محمد منها شيء)) [رواه أحمد] ، وقوله ﷺ : ((ما من أحد لا يؤدي زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع حتى يطوق به عنقه)) [النسائي حديث حسن صحيح] .

ولقد قاتل الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه الممتنعين عن الزكاة وقال : (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق الله ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها لرسول الله لقاتلتهم على منعها) [متفق عليه] .

(١ - ٤) — علي من تجب الزكاة ؟

الزكاة فريضة علي كل مسلم و مسلمه حر ، ملك النصاب من الأموال التي تجب فيها الزكاة ، وتجب الزكاة علي كل مسلم سواء كان عاقلا أو مجنونا ، أو صبيا . يبلغ الدائم ، لأنها عبادة مالية ، وحق الله في المال ، وهذا رأي جمهور الفقهاء ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قوله عز وجل : { يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، ومما أخرجنا لكم من الأرض } [البقرة: ٢٦٧] .

كما تجب في أموال القصر ، مصداقا لقول رسول الله ﷺ : ((اتجروا في أموال البر حتى لا تأكلها الزكاة)) [رواه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك] .

كما تجب الزكاة على أموال المسجونين والمعتقلين في سبيل الله متى كانت لهم حرية التصرف في أموالهم من خلال الولي قياسا على المجنون والصبى حسب رأي الجمهور .

كما تجب الزكاة علي أموال النساء متى توافرت فيه شروط الخضوع للزكاة علي النحو الذي سوف نوضحه تفضيلا فيما بعد .

(١-٥) - الشروط الواجب توافرها في الأموال الخاضعة للزكاة

لقد وضع الفقهاء مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المال حتى تجب فيه الزكاة ، من أهمها ما يلي^(١) :

١ [- أن يكون المال مملوكاً ملكية تامة للمزكي وقت حلول الزكاة ، ولا يتعلق به حق لغيره وأن يكون المالك قادراً علي التصرف فيه باختياره ، حتى يمكن نقل ملكية قدر الزكاة منه إلي مستحقيها .

٢ [- أن يكون المال نامياً [نماء فعلياً] أو قابلاً للنماء [نماء حكماً] ، أي يترتب علي تقلبيه نتاجاً أو إيراداً سواء تم التقلب بالفعل أم لا ، فالمال المكنوز يخضع للزكاة لأنه نامى حكماً .

٣ [- أن يكون المال فاضلاً عن نفقات الحاجات الأصلية للحياة للمزكي وللمن يعول ويعني هذا بأن يصل للمزكي حد الكفاية ، فمن دون هذا الحد ليس عليه زكاة

٤ [- أن يكون المال خالياً من الدين ، وهذا تأكيد لشروط الملكية التامة ، فإن وجدت ديون حالة يجب أن تخصم من الأموال الزكوية قبل حساب الزكاة كما هو الحال في زكاة عروض التجارة وزكاة النقدين .

٥ [- أن يبلغ المال الخاضع للزكاة [وعاء الزكاة] قدراً معيناً محدداً يطلق عليه النصاب ، وهو يختلف من زكاة إلي أخرى ، وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد .

٦ [- أن يمر علي ملكية المال الخاضع للزكاة حوالاً كاملاً ، ماعدا زكاة لزروع والثمار والركاز حيث يزكيان وقت الحصول ليهما ، على النحو الذي سوف نفصله فيما بعد .

(١) - لمزيد من التفصيل يرجع لل :

- د . يوسف القرضاوي ، " فقه الزكاة " ، الجزء الأول .

- بيت الزكاة ، دولة الكويت ، " أحكام الزكاة " .

- د . عبد الستار أبو غدة ود . حسن شحاته ، " فقه وحساب زكاة الأفراد والشركات " ، وثيقة علمية - بيت

الزكاة - الكويت ، ١٩٩٥ .

(١ - ٦) - نماذج معاصرة من الأموال الغير خاضعة للزكاة

من الأموال الغير خاضعة (للزكاة حسب رأي جمهور الفقهاء) علي سبيل المثال ما يلي :

١ - الأشياء المخصصة لتحقيق المنافع والاستخدام وليس للتجارة مثل : الحاجات الأصلية للإنسان من : مسكن ودابة ولوازم البيت من أجهزة ومعدات وتلاجة وغسالة ، ونحو ذلك .

٢ - الأصول الثابتة المقتناة لتقديم الخدمات للتجار والصناع ونحوهم ، مثل : الأراضي والمباني والآلات والمعدات والعدد والأدوات ، ويطلق عليها عروض القنية للاستخدام والتشغيل .

٣ - الديون التي علي الغير ولا يرجي تحصيلها [ديون مشكوك في تحصيلها] ، وتركبي عندما تحصل ولحول واحد عند جمهور الفقهاء .

٤ - الأموال المحبوسة أو المقيدة لدي البنوك أو لدي الناس ، وتركبي عندما يفرج عنها ولمدة حول واحد عند جمهور الفقهاء .

٥ - الأموال المخصصة للأغراض الخيرية مثل : أموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف الخيري وأموال ملاجئ الأيتام وأموال المسنين والمال العام .

٦ - الأموال التي استغرقتها الديون ، أو أن المتبقي منها بعد خصم الديون دون النصاب ، وذلك على النحو الذي سوف نفضله في مكانه .

٧ - الأموال المرصدة للجهاد في سبيل الله سواء نقدية أو عروض وكذلك أموال المؤسسات الجهادية .

٨ - التحف والأشياء التذكارية غير المخصصة ، للتجارة أو ليست التأجير للحصول علي الإيراد .

٩ - مؤخر صدق المرأة الذي لم تحصل عليه ، ويتركبي عندما تحصل عليه لحول واحد عند جمهور الفقهاء

١٠ - السني لأغراض الزينة وفي حدود المعتاد وما يزيد عن المعتاد يخضع للزكاة.

١١ - المال الحرام الخبيث عند جمهور الفقهاء ، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، ويجب التخلص منه في وجوه الخير .

(١ - ٧) - أنواع الزكوات فى التطبيق المعاصر .

لا تنحصر الزكاة فى الأنواع التى كانت معروفة فى عهد رسول الله ﷺ والواردة فى كتب الفقه الإسلامى من التراث ، وهى : زكاة النقدين ، وزكاة عروض التجارة ، وزكاة الأنعام ، وزكاة الزروع والثمار ، وزكاة الركاز ، بل تمتد إلى كل الأموال والأنشطة المعاصرة التى تتوافر فيها شروط الوجوب السابق بيانها . وتأسيساً على ذلك فإن الإطار العام المعاصر لنظام الزكاة يشمل الزكوات الآتية :

أولاً : زكوات على المال ونمائه ، مثل :

- زكاة الثروة النقدية والاستثمارات المالية .
- زكاة عروض التجارة والصناعة وما فى حكمها .
- زكاة الأنعام .

ثانياً : زكوات على المال ذاته ، مثل :

- زكاة الركاز .
- زكاة المال المستغل .

ثالثاً : زكوات على الإيراد من عروض التقنية ، مثل :

- زكاة الزروع والثمار .
- زكاة المستغلات .

رابعاً : زكوات على كسب العمل ، مثل :

- زكاة الحرف .
- زكاة المهن .
- زكاة الرواتب والأجور .

وسوف نتناول أحكام وحساب هذه الزكوات بشيء من التفصيل فيما بعد .

(١ - ٨) - حكم زكاة المال الحرام الخبيث .

يؤكد الإسلام علي أن يكون مصدر المال والنماء حلالاً طيباً ، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى : { يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً * ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين } [البقرة : ٢١٨] ، وقول الرسول ﷺ : ((ما نقص مال من صدقة ولا يقبل الله صدقة من غلول)) [مسلم] ، ولقد حرمت الشريعة كل أنواع الكسب الحرام وكذلك الوسائل المؤدية إليه لأن في ذلك اعتداء علي حقوق الآخرين والمجتمع .

ولقد ظهر من التطبيق المعاصر أنواع من الأموال اكتسبت بطرق غير شرعية مثل : الربا والرشوة و السرقة والاختلاس والغصب والغلول والقمار والاتجار في الخمور والمخدرات والتكسب من الوظيفة ، والعمولات الوهمية .^(١)

ويثار تساؤل : هل علي المال الحرام زكاة ؟

لقد تناول الفقهاء هذه المسألة علي النحو التالي :^(٢)

♦ - من الفقهاء من يرى أن المال الحرام الخبيث يتم التخلص منه كلية في وجوه الخير وليس بنية الصدقة ، ودليلهم في ذلك قول الله تبارك وتعالى : { يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم * ومما أخرجنا لكم من الأرض * ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون } [البقرة : ٢٦٧] ، وقول الرسول ﷺ : ((إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ... الحديث)) [مسلم] ، وتأسيساً علي ذلك لا زكاة في المال الحرام ، ولقد علل الفقهاء ذلك بقولهم بأن المزكي لا يمتلك هذا المال ، وإن أراد التوبة فعليه رده إلي أصحابه أو التصديق به

(١) - د . حسين شحاته ، " حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية " ، دار النشر للحامعات ،

١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م ، الفصل الثاني .

(٢) - [لمزيد من التفصيل يرجع إلي بحث الأستاذ / عز الدين محمد تون عن زكاة المال الحرام ، من

مطبوعات الهيئة الشرعية العالمية للزكاة - سنة ١٩٨٩ م]

عنهم إن لم يعرفهم ، أو يُعْطَى المال لبيت المال للإِنفاق منه على وجوه الخير .

♦ — ومن الفقهاء من يري أن إعفاء المال الحرام من الزكاة يكون مشجعاً على الحرام ولا يكون قَطْعاً أو منعاً له ، ويرون إخضاعه للزكاة ، كما يرون أن صرف الكسب الخبيث في وجوه الخير أمر غير ممنوع شرعاً إذا لم يعرف صاحبه الذي أخذ منه بغير حق .

والرأي الذي نميل إليه هو عدم جواز الزكاة في المال الحرام ، ويتصق به كلية في وجوه الخير وليس في مجال العبادات والشعائر إذا لم يُعرف أصحابه .

(١ - ٩) — حكم زكاة المال الذي اختلط فيه الحلال بالحرام .
أحياناً يكون المال حلالاً ولكن اختلط به مال حرام ، ومن الأمثلة المعاصرة لذلك ما يلي :

— المال المودع لدى البنوك الربوية بفائدة ، فعندما تضاف الفائدة إلى أصل المال أصبح المال مختلطاً ، وبالمثل المال المستثمر في سندات بفائدة .

— مال التجار المستثمر في بضاعة بعضها من الخبائث .

— أرباح أسهم الشركات التي تتعامل بالحلال والحرام .

— أرباح الشركات والأفراد الذين يتعاملون بالحلال والحرام .

- مزايا ومكافآت شركات التأمين وصناديق التكافل الاجتماعي والصناديق الخاصة .